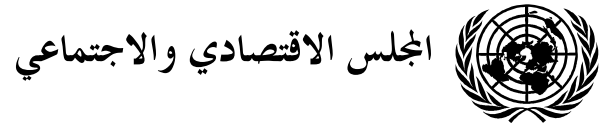


Distr.: General
28 December 2001
Arabic
Original: English



لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والأربعون

فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تدعيم آلية الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات

تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته التشريعية

تقرير المدير التنفيذي

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً- مقدمة.....
		
		
٢	٦-٢	ثانياً- تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.....
٣	٩-٧	ثالثاً- تحسين فعالية عمل اللجنة.....
٤	١٩-١٠	رابعاً- عمليات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونديسيب) وإدارته ..

الصفحة

الفقرات

٧ ٢٤-٢٠ تمويل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات خامسا-

أولاً - مقدمة

والبلدان المتلقية بشأن تحديد وصياغة الأنشطة التنفيذية لليونسكو، بما فيها المشاريع،
آخذاً في الاعتبار أولويات جميع الدول الأعضاء المعنية.

الاجراءات المتخذة

٤- بعد انعقاد الجزء الأول من الدورة الرابعة والأربعين للجنة، عقد رئيس اللجنة اجتماعين بين الدورات أحدهما في ١٨ حزيران/يونيه والآخر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأجرى الاجتماعان تحضيرات تنظيمية وموضوعية لدورة اللجنة الرابعة والأربعين المستأنفة.

٥- وسوف يعقد اجتماعان آخرا للجنة بين الدورات، وفقا للممارسة السابقة، لمعالجة الجزء المتعلق بوضع المعايير والجزء العملي من جدول أعمال اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين، المزمع عقدها من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتمشيا مع الممارسة التي أرساها رئيس الدورة الرابعة والأربعين للجنة، سوف يستمر عقد مشاورات منتظمة بين رئيس وأعضاء مكتب اللجنة والمدير التنفيذي حول العمل الذي يضطلع به اليونسكو، وخصوصا من أجل تزويد اليونسكو بالإرشاد التوجيهي السياسي على نحو متواصل.

٦- وعملا بالفقرة ٣ من القرار ١٦/٤٤، عقد المدير التنفيذي لليونسكو اجتماعات غير رسمية مشتركة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية، تولى رئاستها رئيس اللجنة. وتناول برنامج عمل الاجتماعين الأول والثاني من هذه الاجتماعات، المعقودين في ٥ و١٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، على التوالي، المسألتين التاليتين: عناصر لاستراتيجية خاصة بأفريقيا وبرنامج اليونسكو في أفغانستان. وأطلع اجتماع البلدان المانحة والبلدان المتلقية على أنشطة اليونسكو التنفيذية في مجال خفض الطلب على المخدرات. وتناول الاجتماع بالبحث أيضا هيكل الاجتماعات القادمة وتنظيمها. وسوف يتألف جدول الأعمال في المستقبل من ثلاثة أجزاء: جزء مواضيعي وجزء للإدارة الرشيدة يتصل بأداء اللجنة الوظيفي وجزء إقليمي. ثم نظر الاجتماع الثالث للبلدان المانحة والبلدان المتلقية، الذي عُقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في المسائل التالية: مبادرات تنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (قرار الجمعية العامة د-٣/٢٠٠١، المرفق)، وتقرير عن حالة تنفيذ توصيات مكتب خدمات المراقبة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين، وبرنامج اليونسكو في أفغانستان. واتفق على جدول الأعمال بعد مشاور رئيس اللجنة مع المكتب الموسع للجنة الذي شمل رئيس مجموعة ال ٧٧ وممثل

١- طلبت لجنة المخدرات إلى المدير التنفيذي، في قرارها ١٦/٤٤ المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئة التشريعية"، أن يقدم تقريرا أوليا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين والتي عُقدت في فيينا من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وتقريراً لهاثيا إليها في دورتها الخامسة والأربعين. وقد قُدم التقرير الأولي، الوارد في الوثيقة E/CN.7/2001/15، إلى الدورة الرابعة والأربعين المستأنفة، بناء على ذلك الطلب.

ثانياً - تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٢- أعربت اللجنة، في قرارها ١٦/٤٤، عن ضرورة التشجيع على الحوار المنتظم بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونسكو) حول تخطيط وتنفيذ برامج مراقبة المخدرات، مع مراعاة أولويات الدول الأعضاء، من أجل ضمان جدوى هذه البرامج ونجاحها. ويُستمرى انتباه اللجنة أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٢٤/٥٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في القسم الرابع منه، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى البرنامج أن يواصل تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء، وكذلك ضمان الحوار المستمر في الإدارة، بغية الاسهام في تحسين الأداء البرنامجي وتحقيق استدامته، ومواصلة تشجيع المدير التنفيذي على زيادة فعالية البرنامج إلى أقصى حد ممكن، باللجوء إلى عدة وسائل، منها تنفيذ قرار لجنة المخدرات ١٦/٤٤، وخصوصا توصياتها الواردة فيه.

٣- وشجعت اللجنة، في الفقرة ١ من القرار ١٦/٤٤، على تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء والأمانة حول أولويات اليونسكو وإدارته، وطلبت إلى المدير التنفيذي أن ييسر تلك العملية من خلال الإعداد بدقة ودون إبطاء للجزء العملي من برنامج عمل لجنة المخدرات وكذلك للاجتماعات المنتظمة التي تعقدها اللجنة فيما بين الدورات. وقررت، في الفقرة ٢ منه، استخدام عدد كاف من هذه الاجتماعات لتمحيص جميع عناصر الجزء المتعلق بوضع المعايير والجزء العملي من برنامج عملها في المرحلة التحضيرية، وتعزيز قدرتها على توفير التوجيه السياسي لليونسكو في دوراتها العادية. وطلبت إلى المدير التنفيذي، في الفقرة ٣، أن يعقد على فترات منتظمة اجتماعات غير رسمية مشتركة بين البلدان المانحة

رئاسة الاتحاد الأوروبي. وسوف يُعقد اجتماع آخر للبلدان المانحة والبلدان المتلقية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

ثالثاً - تحسين فعالية عمل اللجنة

٧- طلبت اللجنة إلى المدير التنفيذي، في الفقرة ٥ من القرار ١٦/٤٤، أن يقدم إلى الدول الأعضاء في اللجنة جميع التقارير والمعلومات الخلفية في وقت مبكر بما يكفي لتمكينها من الاستعداد للمشاركة مشاركة نشطة في مداولات اللجنة والمساهمة فيها مساهمة قيمة، بما في ذلك المشاركة والمساهمة في الاجتماعات التي تعقدها اللجنة فيما بين الدورات. وأوصت اللجنة في الفقرة ٦ منه باستخدام موارد المكتب للسير قُدمًا في عملها التنظيمي لكي تتمكن من تخصيص مزيد من الوقت للمناقشة الموضوعية لكل من الجزء المتعلق بوضع المعايير والجزء العملي من برنامج عملها في الاجتماعات التي تُعقد فيما بين الدورات.

الاجراءات المتخذة

٨- امتثالاً للقواعد التي تحكم إصدار الوثائق للاجتماعات الحكومية الدولية، أُتيحت وثائق الدورة الرابعة والأربعين المستأنفة للجنة للدول الأعضاء قبل الاجتماع بستة أسابيع. كذلك سوف تُتاح وثائق الدورة الخامسة والأربعين قبل الاجتماع بستة أسابيع. كما إن مكتب اللجنة للدورة الخامسة والأربعين، بعد انتخاب أعضائه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ووفقاً للطلب الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٩٩، سوف يعقد مشاورات منتظمة استعداداً للجزء المتعلق بوضع المعايير والجزء العملي من جدول أعمال اللجنة.

٩- ويُستعزى انتباه اللجنة إلى التوصية ١ الواردة في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية المرفق بمذكرة من الأمين العام عن التحقيق في الادعاءات القائلة بحصول سوء تصرف وسوء ادارة في "مشروع المركب" في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمانة العامة (A/56/689). وفي تلك التوصية، طُلب إلى اللجنة أن تضمن تقيّد المشاريع التي يباشرها مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالنظامين الأساسيين والاداري الماليين لدى الأمم المتحدة واجراءات الإذن والتمويل التي تتبناها.

رابعاً - عمليات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونديسب) وإدارته

١٠- شجّعت اللجنة، في الفقرة ٧ من القرار ١٦/٤٤، الجهود التي يبذلها اليونديسب لاتخاذ التدابير المناسبة لضمان اجراء تقييمات لأنشطة البرنامج التنفيذية تتسم بالاستقلال والشفافية والحياد، بما في ذلك عن طريق مشاركة الجهات المتلقية وخبراء خارجيين، والإبلاغ في تقارير عن تلك التقييمات. وفي الفقرة ٨، شجعت اللجنة المدير التنفيذي على مواصلة جهوده الرامية الى زيادة فعالية المنظمة الى أقصى حد ممكن. ودعت، في الفقرة ١٠، الى مواصلة تحسين الإدارة وتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء من أجل الإسهام في إنجاز البرامج على نحو محسّن ومستدام.

الاجراءات المتخذة

(أ) تقييمات تتسم بالاستقلالية والشفافية والحياد

١١- عملاً بالفقرة ٧ من القرار ١٦/٤٤، يجري الآن بنشاط دعوة الدول الأعضاء الى المشاركة في عملية التقييم وخصوصاً على المستوى الميداني. ويجري تحديث خطة التقييم السنوي باستمرار وإتاحتها للدول الأعضاء في موقع البعثات الدائمة المأمون على الويب. وأبلغت المكاتب الميدانية بوجود تشجيع المسانحين والشركاء الآخرين على المشاركة في عملية التقييم. ويشترك حالياً في عملية تقييم البرامج كل الشركاء المعنيين.

(ب) زيادة فعالية المنظمة الى أقصى حد ممكن

١٢- بغية زيادة فعالية المنظمة الى أقصى حد ممكن، وفقاً لما أُشير إليه في الفقرة ٨ من القرار ١٦/٤٤، جرى تدعيم وظيفتي الإشراف على البرامج ورصدها، من خلال عدة وسائل، بما في ذلك إنشاء لجنة البرامج والمشاورين، ونظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (ProFi)، واعتماد نهج للميزنة على أساس النتائج، وإقرار إجراءات لتقييم الأنشطة على الصعيدين المواضيعي والبرنامجي ولتقييم كل مشروع على حدة.

(ج) إنشاء لجنة البرامج والمشاورين

(٥) نهج الميزنة على أساس النتائج

١٥- انتقل اليونديسيب الى إطار إداري يستند الى النتائج مركّزاً على الأداء وتحقيق الأهداف. ويقتضي ذلك تعريف الأهداف القابلة للتحقيق تعريفاً يتّسماً على مستوى البرامج والمشاريع يوضح صلاتها بالولايات المسندة، وخصوصاً خطط العمل والتدابير التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وقد وافقت اللجنة على الإطار الإداري الأول المستند الى النتائج الذي يعالج الميزانية البرنامجية الأولية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لصندوق اليونديسيب، وذلك في دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة. أما على مستوى المشاريع، فسوف يُنظم الرصد الفني تنظيمًا منهجيًا في كل وحدات اليونديسيب وسوف تتاح المعلومات من خلال استحداث أداة لإدارة المشاريع ورصدها، تستند الى الحاسوب وتدمج بالكامل مع أدوات الرصد المالي لنظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية. وسوف يتمكن جميع المسؤولون الإداريين من الاطلاع على التقارير عن حالة المشاريع ورصدها عن طريق الشبكة الإلكترونية الداخلية (الإنترانت).

١٦- وسوف يقوم اليونديسيب خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بتدعيم قدرته على رصد حالات النجاح والإخفاق في تحقيق الأهداف العامة للأمم المتحدة المنشودة في تخفيض عرض العقاقير غير المشروعة والطلب عليها تخفيضاً كبيراً على الصعيد العالمي، وعلى تقييم أثر برامجه واستبانة أفضل الممارسات في مراقبة العقاقير، والإبلاغ بطريقة منهجية عن الاتجاهات العالمية والإقليمية والوطنية وعن سير برامجه. وسوف يتم ذلك في إطار نهج الميزنة على أساس النتائج. ومن صميم هذا النهج إجراء رصد دقيق ومنتظم للتقدم المحرز نحو تحقيق النتائج يستند الى مؤشرات إنجاز واضحة المعالم والى وسائل مادية للتحقق منها. ويحتاج ذلك الى مقاييس كمية ونوعية على السواء. وبالإضافة الى الرصد العادي، سوف يُدمج التقييم الدوري المتعمق إدماجاً كاملاً في إطار الميزنة على أساس النتائج.

(و) تقييم الأنشطة على مستوى البرامج

١٧- من التطورات الموازية لتقييم الأنشطة على مستوى البرامج، بالإضافة الى النهج التقليدي المتبع في تقييم كل مشروع على حدة. والهدف هو ضمان جدوى الإجراءات المتخذة وتوفير أساس أفضل لتقدير النتائج والأثر والقابلية للإستدامة. وجرى في عام ٢٠٠١ التقييمات القليلة الأولى على مستوى البرامج وخصوصاً بالنسبة الى البرازيل

١٣- أنشئت لجنة البرامج والمشاريع التابعة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، في آذار/مارس ٢٠٠١، لتكون آلية مؤسسية لاستعراض مقترحات البرامج والمشاريع. وتتولى مجموعة من موظفي اليونديسيب مسؤولية تقدير كل مقترح من حيث مزاياه التقنية وصحة ميزانيته وآفاقه التمويلية. وتشمل مسؤولية اللجنة، في جملة أمور، تقدير المقترحات واستعراض ما يتصل بها من دراسات الجدوى وإمكانية التمويل وتقييم طريقة التنفيذ المقترحة فضلاً عن المشاورات التي أجريت مع الشريك المنفذ، إن حصل مثلها. ويرد بيان اختصاصات هذه اللجنة في وثيقة التعليمات الإدارية الصادرة عن المدير التنفيذي بتاريخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ (ODCCP/MI/11). وقد استعرضت اللجنة، خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس الى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ما مجموعه ٧٣ مقترحاً تلقتها من اليونديسيب والمركز المعني بمنع الإحرام الدولي، كان مصر ٢٠ في المائة منها إما الرفض أو الإعادة الى المكتب المقدمة منه لكي يبذل المزيد من الجهد فيها.

(د) إدخال نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية

١٤- أوصى كل من مكتب خدمات المراقبة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات بالاستعاضة عن نظام اليونديسيب للإدارة المالية بنظام آخر يكفل الرصد والمراقبة الوافين للأموال المعهود بها الى اليونديسيب، ويتيح إمكانية تعميم المعلومات المالية على الدول الأعضاء في الوقت المناسب. وبالاتناد الى دراسة للحدوى أجريت في عام ١٩٩٨، بدأ اليونديسيب في تصميم وتنفيذ نظام جديد لإدارة المعلومات البرنامجية والمالية يستند الى نظام قياسي مستخدم في مجال الصناعة لتخطيط موارد المنشآت. وسوف يتمكن المسؤولون الإداريون، عن طريق نظام المعلومات المالية هذا من الاطلاع فوراً على البيانات المتعلقة بالوضع المالي لكل المشاريع، بما في ذلك التمويل والميزانية والإنفاق. وسوف تُتاح للدول الأعضاء عبر شبكة الانترنت، إمكانية الاطلاع على تقارير الوضع المالي من هذا النظام. ولدى هذا النظام ستة عناصر هي الميزانية والتمويل والنفقات والحسابات والتقارير وإتاحة إمكانية استخدامه للدول الأعضاء، وسوف يبدأ تشغيله بالكامل في آذار/مارس ٢٠٠٢، وتستطيع الدول الأعضاء استخدامه عبر موقع مقيّد الدخول اليه على شبكة الانترنت. ومن المتوقع، رهنا بتوافر الموارد، أن تبدأ في عام ٢٠٠٢ مرحلة ثانية من هذا النظام بغية استكمال بيانات الإدارة المالية بمعلومات عن أنشطة ونتائج البرامج والمشاريع.

وطاحيكستان وجنوب شرقي آسيا. وكان التقييم الشامل للكفاءة والفعالية العمليتين لدى الوكالة الطاجيكية لمكافحة المخدرات، والذي أنجزه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ فريق من الخبراء المستقلين، قد اضطلع به أيضا امتثالا لتوصية وردت في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج وممارسات الشؤون الادارية لدى مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (A/56/83). وسوف يزداد عدد هذه التقييمات في السنوات القادمة الى أن يتم تقييم جميع البرامج دورياً على ذلك المستوى. ولا يزال تقييم كل مشروع على حدة مستمراً. ويتوقع الانتهاء من تقييم نحو ٥٥ مشروعاً في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. كما سوف تجري في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ سلسلة من التقييمات المواضيعية لمشاريع اليونديسيب. والهدف الرئيسي من هذه التقييمات هو استخلاص الدروس وأفضل الممارسات في مختلف المجالات المواضيعية التي يعمل فيها اليونديسيب. ويعتمد تقييم المشاريع والبرامج على استخدام الخبراء المستقلين اعتماداً يكاد يكون كاملاً، بينما يستخدم في التقييم المواضيعي مزيج من الخبراء الداخليين والمستقلين.

(ز) تنفيذ المشاريع

١٨- تُحدد ترتيبات تنفيذ المشاريع وتُعتمد لكل مشروع على حدة وفقاً لأفضل جهة مهية لتقديم أكثر خدمات الدعم الفني والإداري فعالية من حيث التكاليف. كما يعتمد اليونديسيب في تنفيذ برنامجه الخاص بالمساعدة التقنية اعتماداً كبيراً على طرائق التنفيذ الوطنية وعلى كيانات الأمم المتحدة، كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجلس التعاون الجمركي (المعروف بالمنظمة العالمية للجمارك) فضلاً عن المنظمات غير الحكومية، وفقاً لما لدى كل منها من خبرة فنية. وعند وجود المسوّغ، يقع الاختيار على اليونديسيب للاضطلاع بمهمة التنفيذ، معتمداً على الشركاء المنفذين للعناية بالأمور الإدارية. ويُستعان ببرنامجه الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقديم الدعم الى المكاتب الميدانية في مجالات يذكر منها تعيين الموظفين المحليين والإشراف والتعاقد من الباطن. ويُعنى بهذه الأمور في المقر، مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وسوف توضع مبادئ توجيهية لمعايير تيسير اختيار الترتيبات التنفيذية.

(ح) تحسين الإطار التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية

للمخدرات

١٩- اعتمدت عدة تدابير لتحسين الإطار التنظيمي لليونديسيب. وتشمل التدابير المحددة إجراء استعراض كامل لخطوط الإبلاغ بالتقارير، وخصوصاً فيما يتعلق بالوظائف التي تقدم التقارير الى المدير التنفيذي مباشرة. وأجري عدد من التغييرات بشأن تفويض الصلاحيات. ففي آذار/مارس ٢٠٠١، على سبيل المثال، فوّضت الصلاحية لجميع المديرين فيما يتعلق بسفر الموظفين والموافقة على الخدمات الاستشارية والاجتماعات والحلقات الدراسية. وحددت أوجه التآزر التنفيذية والهيكلية بين اليونديسيب والمركز المعني بمنع الإحرام الدولي ونفذت. ووجه في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الى مكتب خدمات المراقبة الداخلية والدول الأعضاء تقرير مفصّل عن حالة تنفيذ جميع التدابير الإدارية، وقدم تقرير ثان إلى المكتب في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

خامساً- تمويل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٢٠- حثّت اللجنة، في الفقرة ١١ من القرار ١٦/٤٤، جميع الحكومات على أن تقدم الى البرنامج أكبر قدر ممكن من الدعم المالي، وطلبت الى المدير التنفيذي أن يواصل جهوده، بالتعاون مع الدول الأعضاء، من أجل توسيع قاعدة المساهمين وزيادة التبرعات المقدمة الى صندوق اليونديسيب بما في ذلك صندوق الأغراض العامة.

الإجراءات المتخذة

٢١- تُقوّت سياسة اليونديسيب التمويلية، وأصدر المدير التنفيذي في أيار/مايو ٢٠٠١ التعليمات الإدارية المتصلة بها. وتأخذ السياسة المنقحة بنظام متماسك للمراجعات والموازنات يهدف الى ترويج البرامج والمشاريع التي يمكن أن تعوّل على تأكيدات معقولة بالحصول على دعم من المساهمين والى استبعاد البرامج والمشاريع التي لا توجد احتمالات قوية في حصولها على التمويل. ويُشارك المساهمون المحتملون في مرحلة مبكرة جداً في جميع الأفكار الجديدة للبرامج والمشاريع للوقوف على مدى نجاعتها. والجدير بالذكر أنه لا يُشرع في أي نشاط تنفيذي لليونديسيب ما لم يتم التعهد كتابة بالتبرع بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من التمويل المطلوب.

٢٢- ويعدّ اليونديسيب الآن استراتيجية جديدة لجمع الأموال تستهدف من حملة ما تستهدفه المؤسسات، والقطاعات الخاصة من خلال بناء الشراكات، ومختلف الصناديق.

وسوف تعمل المكاتب الميدانية على ترويج أنشطة جمع الأموال على المستوى المحلي. وسوف تناقش الاستراتيجية الجديدة مع الدول الأعضاء، وتعرض على اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين. وتتصل السبل الأخرى التي سوف تنتهج بتخصيص موارد من الأموال المصادرة. وقد تعهد أحد البلدان المانحة بالتسريع بأموال كهذه لليوندسيب، وأصدرت حكومة أخرى في الآونة الأخيرة مرسوماً بهذا الصدد.

٢٣- وقد تحقق نجاح كبير في حشد الموارد في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف وذلك، على سبيل المثال، مع أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأفريقية. وتوضع ترتيبات تقاسم التكاليف عادة فيما يتعلق بقرض أخذته الحكومة المعنية من مؤسسة مقرضة متعددة الأطراف. ثم توفر الحكومة جزءاً من الأموال التي اقترضتها لليوندسيب من أجل مشاريع معينة تنفذ في بلدها. وتدل ترتيبات تقاسم التكاليف من هذا القبيل على ازدياد أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات الإقراض الدولية في مراقبة المخدرات. فقد قدم، على سبيل المثال، كل من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية قروضاً إلى بلدان أمريكا اللاتينية لتمويل الأعمال المعنية بمراقبة المخدرات. ويقدم مصرف التنمية الآن قرضاً إلى جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية لتمويل التنمية الإقتصادية في المناطق المتضررة من الزراعة غير المشروعة لحشيش الأفيون. وبمؤل اليوندسيب جزءاً من البرنامج ذاته في إطار أنشطته الخاصة بالتنمية البديلة. وقد صمّم المشروع الإجمالي بالاشتراك مع سلطات لاوس. وترتعت الجماهيرية العربية الليبية بتغطية التكلفة الكاملة لمشروع متعدد القطاعات للمساعدة في مراقبة المخدرات يضطلع به اليوندسيب في ذلك البلد. وأخذ التعاون بين اليوندسيب وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالأيدز ينمو إثر التوقيع على اتفاقات بشأن تمويل البرامج التي تعالج فيروس القصور المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتعاطي المخدرات. وتبرز هذه المبادرات دور اليوندسيب كعامل حفاز على حشد الأموال من مصادر مختلفة، سواء أتت هذه الأموال في نهاية المطاف عن طريقه أم لم تأت.

٢٤- وقد بُنيت خطط الأعمال التي وضعت لأمريكا اللاتينية على سبيل دعم الأهداف التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين حول مبدأ مماثل. ويمؤل اليوندسيب نفسه بعض الأنشطة، بينما تمؤل المؤسسات المالية الدولية وغيرها من وكالات المعونة أجزاء أخرى من هذا العمل. ولدى اليوندسيب دور حفاز هام يؤديه في إيجاد مصادر التمويل وفي تيسير تصميم المشاريع وما يتصل بذلك من تفاعل فيما بين الشركاء.